آيرلندا والاتحاد الأوروبي ــ عزيمة مشتركة ومصير واحد

كلمة السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صنـــدوق النقد الدولـــي

في قلعة دبلن كاسل، دبلن، ٨ مارس ٢٠١٣

صباح الخير. *Dia daoibh a chaired!* (مرحبا أصدقائي!). إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون هنا ــ في هذا البلد الأبي الرائع؛ وفي مدينة الثقافة المتألقة بالجمال، الزاخرة بالحياة؛ وبين جدران هذه القاعات المقدسة التي تقف شاهدا على مسار التاريخ عبر مئات السنين.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى معالي رئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، والسادة الوزراء نونان وهاولين وبورتن وفيتزجيرالد وكرايتن؛ وسعادة محافظ البنك المركزي باتريك هونوهان؛ وجميع من ساهموا في تنظيم وإعداد هذه المناسبات والاجتماعات. وأخص بالشكر معالي الوزير نونان لكلمات التقديم الكريمة التي أدلى بها.

وأود أيضا تقديم الشكر إلى "معهد الشؤون الدولية والأوروبية" ــ وخاصة رئيس مجلس إدارته السيد "برندان هاليغان" والمدير العام السيد "دايتي أوسيلايه" ــ على استضافتنا اليوم، كما أعرب عن امتناني للسفراء وممثلي قطاع الأعمال، والاتحادات المهنية، والمجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية.

كانت آيرلندا دائما تفوق التوقعات على الصعيد العالمي، سواء في الميدان الثقافي، أو في مختبرات العلوم والتكنولوجيا، أو في الملاعب الرياضية ــ وهو ما قد يكتشفه الفرنسيون غدا! كانت دائما بلد الصمود الكبير والابتكار المبدع ــ والإنسانية العظيمة. واستطاعت آيرلندا استرداد عافيتها مرارا وتكرارا رغم كل المصاعب الجسام لتخرج من المحن أقوى وأكثر ثقة من ذي قبل.

ولا يختلف الأمر هذه المرة أيضا. فقد تحمل الشعب الآيرلندي عبء الأزمة الاقتصادية "بشجاعة وصبر وكرامة هادئة تثير الإعجاب"، حسب تعبير معالي رئيس الوزراء "إندا كيني".

وأرى في ذلك شاهدا على الطابع اللصيق بشخصية الآيرلنديين، تلك الشخصية التي يقوم بنيانها الداخلي على القوة والتصميم، والتي شكلتها أواصر عريقة قوامها الثقة والتضامن. هي شخصية وصفها الكاتب الآيرلندي العظيم "إدنا أوبرايان" بأنها "شرسة في استعصائها على الاستسلام".

ولذا نجد من الملائم أن تتولى آيرلندا رئاسة الاتحاد الأوروبي في هذه اللحظة التاريخية، إذ أن الموضوع الذي تركز عليه الرئاسة في هذه الفترة هو "الاستقرار والنمو وفرص العمل". وهذا بالضبط هو محور التركيز الصحيح، وهو أيضا ما أود الحديث عنه اليوم.

وعلى وجه التحديد، أرى أن استعادة "الاستقرار والنمو وفرص العمل" ــ سواء في آيرلندا أو في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي ــ تتطلب مزيدا من التصميم المشترك بغية تحقيق الهدف المشترك. وفي هذا السياق، أود الحديث عن ثلاثة أمور:

١- البُعد الآيرلندي ــ ماذا يتعين على آيرلندا القيام به لاستعادة "الاستقرار والنمو وفرص العمل".

٢- البُعد الأوروبي على المدى القصير ــ دعم التعافي الاقتصادي.

٣- البُعد الأوروبي الأكثر تركيزا على المدى المتوسط ــ بناء منطقة يورو أقوى.

١- البعد الآيرلندي

وأبدأ حديثي بالبعد الآيرلندي. كلكم على دراية تامة بتفاصيل صعود وهبوط المعجزة الاقتصادية الآيرلندية، وكيف تحول "النمر الكلتي" الحقيقي تحولا سريعا إلى "شبح" زائف لهذا النمر ــ أي ثروة فقاعية هائلة تقوم على التساهل في الإقراض وتراكم الدين الخاص والتصاعد الحاد في أسعار العقارات وتأكل القدرة التنافسية. لقد كان نموا مفرطا بقدر محدود من الرقابة.

وشهدت آيرلندا أعنف حالات الهبوط الاقتصادي. ففي غضون ثلاث سنوات فقط، هبط الناتج الحقيقي بنسبة ٨%. وهبط توظيف العمالة بنسبة ١٥% منذ عام ٢٠٠٨، كما هبطت أسعار المساكن إلى النصف. وانهار النظام المصرفي، ملقيا على كاهل دافعي الضرائب كل العبء الذي وصل إلى ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي. وإلى جانب انهيار الإيرادات، أدت هذه التطورات إلى ارتفاع الدين العام بدرجة مذهلة بلغت ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة لم تتجاوز خمس سنوات.

واسمحوا لي أن أتحدث عن التحرك الذي تم لمواجهة الأزمة حتى الآن وما تبقى من عمل لازم في هذا الصدد.

التحرك لمواجهة الأزمة

يمكن تلخيص التحرك الذي تم لمواجهة الأزمة في كلمة واحدة: الإصرار. وأرى أن هذا الإصرار الآيرلندي يتجلى في ثلاثة جوانب رئيسية ــ الشعور بالملكية، والشعور بالواقعية، والشعور بالتضامن.

وأبدأ بالحديث عن *الشعور بالملكية*: فقد رأينا منذ البداية أن هناك إرادة سياسية قوية لتنفيذ السياسات اللازمة. فقد أمسكت الحكومة ــ السابقة والحالية على السواء ــ بزمام الأمور ولم تتخل لحظة عن التزامها بتجاوز الأزمة.

وهنا جاء دور الصندوق في تقديم المساعدة، في خدمة بلداننا الأعضاء ــ وهو ما نقوم بذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي. فنحن نعمل معا لتحديد المسار المستقبلي، ونشعر بالسعادة لتقديم الوقود اللازم لتشغيل المحرك، لكن الحكومة الآيرلندية يجب أن تظل في مقعد القيادة.

إذن، كيف يمكننا المساعدة؟ إننا نساعد من خلال المشورة بشأن السياسة الاقتصادية، استنادا إلى خبرة ٧٠ عاما مع ١٨٨ بلدا. ونقدم المساعدة من خلال التمويل ــ فنقدم القروض للبلدان الأعضاء عندما يمتنع الآخرون عن إقراضها، بغية تخفيف المشاق التي تتعرض لها وقت الأزمات، والمساهمة في بناء جسر نحو مستقبل أفضل.

وقد اقترن هذا الشعور بالملكية بشعور آخر هو *الشعور بالواقعية* – حيث أدرك الآيرلنديون أن الماضي غير قابل للاستمرار. فما كان منهم إلا أن تكاتفوا لما فيه الصالح العام، وتجرعوا الدواء المر، واختاروا البدائل الصعبة.

وانظروا الآن إلى الإنجازات التي تحققت في السنوات القليلة الماضية.

لقد بدأت الحكومة عملية إصلاح جذري للنظام المصرفي. وارتكزت خطة الإصلاح على ثلاثة محاور ــ خفض نسب الرفع المالي، وإعادة الرسملة، وإعادة التنظيم. وبعبارة أخرى، التقشف والتخلص من التجاوزات، وتحسين الأوضاع بزيادة حصص رأس المال، والتصرف على نحو مسؤول في خدمة الاقتصاد العيني.

وقد أُحرز تقدم باهر حتى الآن. فتم تقليص القطاع المصرفي المتضخم، وقُطع شوط طويل في عملية إعادة الرسملة ــ بضخ أموال جديدة قدرها ٢٤ مليار يورو في البنوك لكي تتمكن من الوقوف على أقدامها مرة أخرى. وفي هذا السياق، كان العبء على دافعي الضرائب في حدود لم تتجاوز ١٧ مليار يورو، بفضل تعبئة الاستثمارات الخاصة واقتسام الأعباء مع حاملي سندات الدين الثانوي.

وينبغي أن أذكر أيضا أن اختبارات تحمل الضغوط التي ارتكزت عليها إعادة الرسملة كانت نموذجا يحتذي به الآخرون في الدقة والشفافية.

وسارت الحكومة خطوات واسعة أيضا على طريق إصلاح الموازنة. فخلال أصعب فترات الأزمة، استحدثت إجراءات لتخفيض العجز بما يصل إلى ١٢% من إجمالي الناتج المحلي، على أن يتم تخفيض ما يعادل ٥% أخرى على مدار العامين القادمين. ويعني ذلك اتخاذ قرارات صعبة بشأن الرواتب والخدمات الاجتماعية والضرائب. وفي الآونة الأخيرة، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع قادة النقابات في القطاع العام لتحقيق وفورات قدرها مليار يورو سنويا بحلول عام ٢٠١٥.

ويقودني هذا إلى الجانب الثالث من جوانب الإصرار الآيرلندي – وهو *الشعور بالتضامن*. فقد اتخذت الحكومة هذه القرارات دون المساس بالتماسك الاجتماعي، ومع حماية أهم الخدمات العامة، وتوفير طوق النجاة المطلوب لفئات المجتمع الأكثر عرضة للتأثر. ولذلك تمكنت آيرلندا من تجنب ارتفاع كبير في مستوى الفقر.

وأعتقد أن هذا نابع من الشراكة الاجتماعية التي تعتبر تقليدا عريقا يحرص عليه الآيرلنديون. وأفضل تعبير عن ذلك ورد على لسان فخامة الرئيس مايكل هيغينز حين تحدث عن "شعب يدرك المغزى العميق للمثل القائل *ní neart go cur le chéile* ــ أي "قوتنا في صالحنا العام" ــ في تضامننا الاجتماعي."

العمل المتبقي

واسمحوا لي أن أنتقل للحديث عن المستقبل ــ العمل المتبقي.

كما ذكرت آنفا، بدأت جهود آيرلندا تؤتي ثمارها. فقد عاد تحقيق النمو ــ ونتوقع أن يتوسع الاقتصاد بنسبة ١% هذا العام. ورغم أن هذا التوسع لا يزال ضعيفا ويمثل تغييرا محدودا عما تحقق في العامين الماضيين، فإنه أفضل مما حققته معظم بلدان الاتحاد الأوروبي. ومن التطورات الحاسمة في هذا الصدد أن آيرلندا عادت إلى سوق السندات في عام ٢٠١٢ وتواصل التقدم في دخول هذه السوق في العام الجاري.

وبالتالي، ورغم ما قد تقوله الكاتبة "بيغ سايرز"، فإن الاقتصاد الآيرلندي لا يقف "قدما في القبر وأخرى على حافته!"

ولكن آيرلندا لم تصل إلى الحصاد بعد رغم أنها بدأت تشهد أولى ثمرات النجاح. فالديون لا تزال تثقل كاهل المواطنين ــ حيث تبلغ مديونية الأسر ٢٠٨% من الدخل المتاح، كما أن ١٥% من القروض العقارية متأخر في السداد. ويبلغ الدين العام قرابة ١٢٠% من إجمالي الناتج المحلي. ولا تزال البنوك تسجل خسائر مستمرة، كما أن هناك قرض

رديء بين كل أربعة قروض. ولا يزال ارتفاع البطالة يشكل عقبة كؤود حيث تجاوز معدلها ١٤% ــ وضِعف هذا المعدل بين الشباب.

وهكذا نجد أن هناك ثلاث أولويات رئيسية في الفترة القادمة ــ تسوية الدين الخاص، وتوفير خدمات عامة تتسم بالكفاءة والفعالية، وتخفيض البطالة.

أما عن الدين الخاص، فالمطلب الأساسي هو تسوية القروض المتعثرة على أساس كل حالة على حدة، سواء للأسر أو الشركات ــ لإيجاد مسار مستقبلي قابل للاستمرار بالنسبة لغير القادرين على السداد. وعلى وجه الخصوص، من المهم توفير الأموال اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على الاستمرار حتى تتمكن من التوسع وتعيين العمالة ــ ذلك أن هذا القطاع يساهم في تشغيل العمالة الآيرلندية بنسبة ٧٢%.

ومن حيث الأساس، ينبغي أن يجتمع البنوك والمقترضين في حوار لإيجاد حلول دائمة لمشكلة الدين، وأن يظل اللجوء إلى الإفلاس وحبس الرهن مطروحا كملاذ أخير حين لا توجد أي حلول أفضل.

وبالنسبة للقطاع العام، ينبغي أن تسعى آيرلندا جاهدة لتوفير خدمات عامة عالية الجودة والوفاء بتعهداتها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين. لكن واقع الموازنة العامة في الوقت الراهن يملي عليها التركيز على تلبية الاحتياجات العامة الأساسية، وخاصة أهم الخدمات كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ووسط كل ذلك، ينبغي أن تسعى آيرلندا جاهدة للمحافظة على التماسك الاجتماعي عن طريق العدالة في اقتسام الأعباء وحماية شرائح السكان الأشد احتياجا. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعلنا نؤيد ضريبة العقارات السكنية التي لم تطبق بعد، إذ أنها وسيلة تصاعدية لتخفيض العجز.

وبالنسبة للبطالة، يتعين على الحكومة أن تعالج ويلات البطالة طويلة الأجل، باعتبارها أولوية ملحة. إن الأرقام لا تخطئ: فهناك ٦٠% من العاطلين أمضوا أكثر من عام كامل حتى الآن بدون عمل، و ٣٠% منهم أمضوا أكثر من عامين. إنها مسألة حيوية بالنسبة للاقتصاد ــ فالعاطلون عن العمل لفترات طويلة غالبا ما يفقدون مهاراتهم في تلك الأثناء.

وهكذا فنحن نحتاج إلى تجديد الجهود لمساعدة هؤلاء المواطنين على إيجاد وظائف ملائمة. ولا شك أن زيادة النمو شرط أساسي لاستعادة فرص التوظيف. وعلى المدى القصير، يمكن أن يساعد في هذا الصدد التعجيل بتنفيذ مشروعات الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص ــ الممولة جزئيا من بنك الاستثمار الأوروبي. ونحتاج أيضا إلى تنشيط خدمات التوظيف التي تركز على الحوافز المناسبة والمهارات المناسبة للوظائف المناسبة. ومن خلال التعاون

مع شركائنا الأوروبيين، شجعنا الحكومة على إعادة توزيع الموظفين المدربين تدريبا جيدا للعمل في هذا المجال الحيوي.

ويجب أن نتذكر دائما أن "الاستقرار" و"النمو" يخدمان "فرص العمل" ــ والمواطنين ــ في نهاية المطاف.

وهذه الأمور الثلاثة هي التي سيتحدد مصير آيرلندا على أساسها.

٢- البُعد الأوروبي على المدى القصير ــ دعم التعافي

بطبيعة الحال، لا يعمل الاقتصاد الآيرلندي بعزلة عن العالم الخارجي – فهو متأصل في الاتحاد الأوروبي، وفي منطقة اليورو على وجه التحديد. لذا أنتقل الآن إلى هذا البُعد الأوروبي.

لقد اختار الشعب الآيرلندي أن يتخذ من أوروبا مستقرا له، الأمر الذي عاد عليه بالنفع الكبير. فقد اختار الانضمام إلى صف القضية الأوروبية الأعم، فخاض التجربة العظيمة في الاندماج والتضامن – مغلبا المصالح المشتركة على الخلافات الصغيرة باذلا قصارى جهده لتحقيق الرؤية النبيلة التي تشكلت عبر القرون لتحقيق السلام الدائم والرخاء من أجل الجميع.

فمصير أوروبا هو أيضا مصير آيرلندا، وهو ما وصفه ببلاغة *معالي رئيس الوزراء* عندما قال "نحقق أفضل النتائج وأعمقها أثرا عندما نجتمع معا تحت سقف واحد، وليس عندما نقبع في ظل الآخرين".

وأود إذن أن أتحدث عما يلزم عمله على المستوى الأوروبي من أجل استعادة " الاستقرار والنمو وفرص العمل" على مستوى القارة – مما سيسهم بدوره بشكل كبير في دعم الجهود التي تبذلها آيرلندا.

ومن المؤكد أننا قطعنا شوطا كبيرا منذ الصيف الماضي، فقد خفت حالة القلق المالي إلى حد ما. وذلك خير شاهد على التطور الذي أحرزه صناع السياسات الأوروبيون على أصعدة مختلفة – ومنها آلية الاستقرار الأوروبية، والمعاملات النقدية المباشرة التي أعلن عنها البنك المركزي الأوروبي، والاتفاق على تخفيف عبء المديونية الكبير الذي تنوء به اليونان.

ولكن هذا التحسن في المشاعر لم يُترجم إلى زيادة في فرص العمل أو الدخل. ربما كان يساعد الأسواق، ولكنه لم يساعد الأشخاص بعد.

والمشكلة الأساسية مألوفة بشكل يثير الشجن – وهي استمرار ارتفاع مديونية الأسر والبنوك والشركات والحكومة. وبينما القطاعات المختلفة تكافح كي تتخلص من هذه الأعباء الطاحنة، يسير النمو في طريق محفوف بالمصاعب. وبالفعل، فنحن نتوقع استمرار الركود في منطقة اليورو هذا العام.

وفي ظل هذه الظروف، من شأن السياسة الاقتصادية الكلية أن تساعد على دعم الطلب. الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة في آيرلندا، حيث التعافي مدفوع بالصادرات – ولن يتسنى الحفاظ عليه إلا من خلال مستويات كافية من الطلب من البلدان الشريكة.

وما الذي يعنيه ذلك في الواقع العملي؟ يعني أن السياسة النقدية ينبغي أن تظل تيسيرية، ونحن نعتقد أنه لا يزال هناك حيز محدود أمام البنك المركزي الأوروبي لخفض أسعار الفائدة مرة أخرى.

وإذا ذهبنا أبعد من ذلك، فمن شأن المعاملات النقدية المباشرة أن تساعد على تحسن أداء السياسة النقدية وأن تدعم جهود تصحيح أوضاع المالية العامة عن طريق خفض تكاليف التمويل في البلدان التي تواجه قيودا سوقية حادة. ونعتقد أيضا أن البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق إذا انتهجت المسار الصحيح، ينبغي أن تلقى دعما لمساعدتها على استعادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق وتقليل الاعتماد على المساعدة الرسمية.

أما سياسة المالية العامة فهي أكثر تعقيدا. ففي ظل الارتفاع البالغ للدين العام، يجب الاتجاه نحو الانخفاض، وليس الارتفاع. ولكن الوتيرة هي الاعتبار الأهم على الإطلاق. فالوتيرة المتأنية والمطردة ستؤدي عموما إلى تحقيق التوازن الصحيح بين موازنة الدفاتر ودعم التعافي.

والقصد من الوتيرة "المتأنية والمطردة" أيضا الخروج بخطط موثوقة متوسطة الأجل مع اتخاذ تدابير دائمة والالتزام بها – بدلا من التركيز على أهداف العجز الكلي ومقاومة أي انخفاض في الإيرادات الضريبية أو أي ارتفاع في الإنفاق الذي يرجع بشكل حصري إلى تباطؤ النمو.

وأعتقد أن إطار المالية العامة الحالي في أوروبا ينطوي على قدر كافٍ من المرونة يكفل النجاح في تنفيذ عملية التصحيح.

وعندما نتحدث عن الطلب، يجب علينا أن نفهم أنه غير متوازن عبر أوروبا – فهو أقوى بكثير في الشمال مقارنة بالجنوب. ويرجع قدر كبير من هذا الفرق إلى مشكلات القدرة التنافسية النسبية. واستعادة الشعور بالتوازن تعني انخفاض التضخم ونمو الأجور في الجنوب، ولكنها ربما تعني أيضا ارتفاع التضخم ونمو الأجور إلى حد ما في البلدان القادرة على تحمل ذلك. وذلك أيضا أحد جوانب التضامن بين البلدان الأوروبية.

وهناك أمر آخر: يتعين علينا التأكد من أن أي تنشيط للطلب سيدفع النمو المستمر. ويعني ذلك القيام بإصلاحات تعطي دفعة لطاقة العرض في الاقتصاد. وقد قام صندوق النقد الدولي بعمل مثير للاهتمام في هذا الصدد. لقد وجدنا أن إجراء إصلاحات واسعة النطاق في سوق المنتجات وإصلاحات سوق العمل ونظام التقاعد على مستوى أوروبا يمكن أن يعطي دفعة لمستوى الناتج بواقع ٤,٥% على مدار خمس سنوات.

ولكن، مرة أخرى، يشكل التعاون مطلبا ضروريا نظرا أن هناك ربع كامل من المكاسب يتحقق من الجهود المشتركة عندما يتحرك الجميع في وقت واحد.

٣- البُعد الأوروبي على المدى المتوسط – بناء منطقة يورو أقوى

في سياق الحديث عن المدى المتوسط، اسمحوا لي أن أنتقل كي أتحدث عن نقطتي الثالثة – وهي بناء منطقة يورو أقوى يمكنها أن تدعم أعضاءها بأمان في السنوات القادمة.

فمن عدة أوجه، كانت الأزمة الاقتصادية الأوروبية هي أزمة اندماج غير مكتمل. فكانت منطقة اليورو نادٍ متلاحم، ولم تكن جماعة قوية؛ كانت تربطها أواصر الأخوة، ولم تكن أسرة واحدة؛ كانت مجموعة من أجزاء تعمل بكفاءة، وليست كيانا كاملا متناغما.

لقد كان لدينا سوق موحدة وسياسة نقدية موحدة، ولكن مع رقابة مصرفية مشتتة واندماج محدود على صعيد المالية العامة.

وهذا الوضع آخذ في التغير، فاليوم تسير منطقة اليورو نحو اندماج أعمق. ولدينا الآن فرصة نادرة لطرح المصالح الوطنية جانبا والمضي قُدُما نحو خط النهاية.

ومن ثم تتبادر إلى الذهن ما قاله ذات مرة شيمس هيني الحائز على جائزة نوبل: "قد ترتفع موجة العدالة العارمة التي نتوق إليها مرة واحدة في العمر، فإذا بالأمل والتاريخ يتزامنان ... فثق أن هناك شاطئا آخر يمكن بلوغه من هنا."

ومن المؤكد أنه يمكننا بلوغ هذا الشاطئ اليوم. وما أقصده هنا على وجه الخصوص هو الاتحاد المصرفي، والاتفاق على إنشاء آلية رقابية موحدة تشرف على بنوك منطقة اليورو.

ففي ظل نظام متجزئ، ترتبط مصائر البنوك بالكيانات السيادية، وترتبط مصائر الكيانات السيادية بالبنوك. فإذا هبط أحدهما، هبط الآخر معه. وقد رأيتم هنا في آيرلندا كيف أخفقت البنوك وغمر إخفاقها الحكومة، فكان الوقوع في حلقة مفرغة من الآثار المدمرة بين الكيانات السيادية والبنوك والاقتصاد العيني.

ووجود اتحاد مصرفي كفء يقطع هذه الرابطة ويعزز الاستقرار. إنه يضع نهاية للتجزؤ ويزيد من فعالية الاتحاد النقدي. إنه يقاوم زيادة تركز المخاطر، ويوقف هروب الودائع، ويحسن كفاءة السياسة النقدية.

إنها مسألة تضامن. فإنشاء الاتحاد المصرفي يعني أن تعثر البنوك سيصبح مسؤولية الجميع، وليس مسؤولية طرف واحد. وهذا هو ما ترونه في آيرلندا. نعم، لقد اقترضت البنوك الآيرلندية مبالغ طائلة وكانت تخضع لرقابة ضعيفة، ولكن البنوك في أوروبا أيضا أقرضتها مبالغ طائلة. إنهما وجهان لعملة واحدة، ونحن في حاجة إلى مسؤولية مشتركة – بدءا من الرقابة المشتركة.

لذلك فمن المهم أن ننفذ آلية الرقابة الموحدة ومركزها هو البنك المركزي الأوروبي. ويجب أن يكون هناك وضوح في مهامها وصلاحياتها ومساءلتها. ويجب أن تتوافر لها الموارد التي تحتاجها للقيام بعملها.

ولكن الجهاز الرقابي الموحد ليس كافيا في حد ذاته. إنه يحتاج إلى هيئة تسوية موحدة يمكنها إعادة هيكلة البنوك المتعثرة أو إغلاقها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة – بما في ذلك من خلال اقتسام الأعباء مع القطاع الخاص. ويحتاج أيضا إلى شبكة أمان مشتركة، كصندوق مشترك للودائع، كي يحافظ على الثقة. كما يحتاج إلى احتياطيات وقائية مشتركة للتعامل مع المشكلات النظامية عبر الحدود.

وإذا وُضِعت هذه المجموعة من التدابير، فلا بد أنها ستتمكن في النهاية من قطع الوتر المسمم بين الكيانات السيادية والبنوك.

ولكن بينما سيصبح المستقبل أكثر أمانا، لا يزال يتعين علينا التصدي للفوضى التي خلفتها الأزمة. فيمكن التعامل على المستوى الوطني مع البنوك المتعثرة التي لا تكون نظامية. ولكن كيف نتعامل مع البنوك المتعثرة النظامية التي ربما تكون أكبر من أن يتعامل معها بلد واحد؟ هنا، يمكن أن تقوم "آلية الاستقرار الأوروبية" بدور مهم من خلال إعادة الرسملة المباشرة. وسوف تتقاسم البلدان الأعضاء هذه التكلفة – فعند رفع أحمال ثقيلة، ستكون أيادي سبعة عشر عضوا أفضل من يدي عضو واحد.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في آيرلندا. فإعادة الرسملة المباشرة للبنوك الآيرلندية التي تمتلك مقومات البقاء يمكن أن تخفض الدين العام – أي من خلال مبادلة بعض الدين المستحق لأوروبا بحصص ملكية – ويمكن أن تساعد على وقاية الحكومة من احتمال حدوث مزيد من الاستنزاف إذا تفاقم الوضع الاقتصادي. كذلك سيساعد هذا الأمر الحكومة والبنوك على الوصول إلى الأسواق بشروط أفضل.

لقد تحدثت عن منع حدوث المخاطر المالية وتجميعها. وفي النهاية سيؤدي تعميق الاندماج إلى اتحاد اقتصادي ونقدي أقوى وأكثر أمانا ونجاحا، فيكون عليه أن يتضمن كذلك اتحادا ماليا قويا وقادرا على الاستمرار. ومن المؤكد أن هذا الأمر يصب في صالحنا جميعا.

خاتمة

وختاما، كانت قوة آيرلندا تنبع دوما من انفتاحها على العالم. واستطاع هذا البلد الصغير منذ أيامه الأولى أن يترك بصماته.

فبينما كانت أوروبا تعيش في غياهب الظلمات، كان رهبان آيرلنديون أمثال القديس كولامبانوس هم الذين يحافظون على اشتعال نبراس التَعَلُّم.

ومنذ زمن الثورة الصناعية، ساهمت براعة الآيرلنديين في شق الطرق وتمديد خطوط السكك الحديدية وبناء المختبرات وناطحات السحاب في أراض بعيدة عن الوطن.

وبعد مضي فترة من العزلة، فإن شخصيات ثاقبة البصيرة من أمثال الاقتصادي "ويتيكر" هي التي مهدت الطريق لمعاودة الانفتاح بشكل كبير على العالم، حيث رسمت آيرلندا مصيرا جديدا ضمن أوروبا موحدة.

وتمتع الآيرلنديون دوما ببصيرة ثاقبة. ولم يخشوا قط الأحلام الكبيرة. وقد قال ويليام بتلر ييتس ذات مرة: "لقد نثرت أحلامي تحت قدميك؛ فتمهل الخطى لأنك تخطو فوق أحلامي."

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كان هناك حلم بأن يصبح هذا البلد ديناميكيا ومزدهرا وواثقا من ذاته، فتحول الحلم إلى حقيقة. واليوم، وبرغم الانتكاسات الخطيرة، لا يزال هذا الحلم باقيا بشكل كبير.

ولكن ييتس قال أيضا "في الأحلام تبدأ المسؤوليات." وهذه المسؤوليات هي المسؤوليات المشتركة بين آيرلندا وأوروبا. إنه التصميم المشترك بغية تحقيق الهدف المشترك.

شكرا – *go raibh míle maith agaibh! (شكرا جزيلا)!*